● أخبار قصيرة

رئيس حكومة هنغاريا المنتخب: سنوقف نتنياهو حال انضمام بلادنا مجدداً للجنائية الدولية

نقلت وسائل الإعلام عن رئيس حكومة هنغاريا المنتخب بيتر ماغيار، يوم الاثنين، أنه يعتزم تنفيذ مذكّرات التوقيف الدولية الصادرة بحقّ رئيس الحكومة الصهيونية بنيامين نتنياهو، في حال عودة بلاده إلى عضوية المحكمة الجنائية الدولية. وأوضح ماغيار أنه إذا دخل نتنياهو الأراضي الهنغارية بعد استكمال إجراءات إعادة الانضمام إلى المحكمة، فسيتمّ توقيفه وفق الالتزامات القانونية الدولية. الجدير ذكره، أنّ هنغاريا لم تُكمل بعد إجراءات انسحابها من المحكمة الجنائية الدولية، وهي العملية التي بدأت خلال حكم فيكتور أوربان، ومن المتوقّع أن تُستكمل في حزيران/يونيو المقبل. وبعد انتخابه، أعلن ماغيار عزمه إعادة انضمام هنغاريا إلى المحكمة، مشيراً أيضاً إلى أنّ بلاده لن تلتزم مسبقاً بمواصلة عرقلة قرارات الاتحاد الأوروبي ضدّ كيان الاحتلال، وأنّ كلّ قضية ستُدرس بشكلٍ منفصل وفقاً للمصالح ومعايير العدالة.

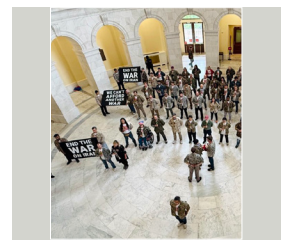

احتجاجات داخل مبنى الكونغرس الأميركي رفضاً للعدوان على إيران وفلسطين ولبنان وكوبا

احتشد عدد من أعضاء تحالف يضمّ قوى متعدّدة، بينهم محاربون قدامى، داخل مستديرة مجلس النواب الأميركي، احتجاجاً على «العدوان على إيران، والإبادة الجماعية في فلسطين، والتطهير العرقي في جنوب لبنان، والعملية العسكرية المحتملة في كوبا». وحثّ بيان صادر عن المجموعة مختلف قطاعات الشعب الأميركي، قائلاً إنّ «الذين لا يرغبون في الانضمام إلى أجيال الحرب الخمسة، سندعمكم». وأوضح بيان التحالف أنه سيُقدّم جميع مستويات الدعم القانوني لأعضاء القوات المسلحة الرافضين للحروب، ضمن إطار «الاعتراض الضميري» المنصوص عليه في القوانين الأميركية، وقامت قوات الأمن الأميركية باعتقال عدد من المحتجين الذين نفّذوا تحرّكهم بالوسائل السلمية.

لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية.. اليابان تنهي حظر تصدير الأسلحة الفتاكة

صادقت اليابان، الثلاثاء، على إلغاء الحظر المفروض على تصدير الأسلحة الفتاكة، في تحول كبير في سياستها السلمية التي اعتمدتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. يأتي ذلك، في إطار سعيها لتعزيز صناعتها العسكرية وتوسيع التعاون مع شركائها الدفاعيين، ويتزامن هذا القرار مع تسريع اليابان لعملية تعزيز قدراتها العسكرية في مواجهة تزايد التحديات الأمنية في المنطقة، ويرى المعارضون أن هذا التغيير ينتهك الدستور السلمي لليابان، وسيؤدي إلى زيادة التوترات العالمية ويهدد أمن الشعب الياباني.

الأشدُّ في التاريخ

أزمة طاقة عالمية غير مسبوقة.. شبح الركود والتضخم يُهدد أوروبا

يواجه الاتحاد الأوروبي ضغوطاً متزايدة مع استمرار تعطيل سلاسل التوريد وارتفاع فواتير الطاقة، مما يُهدد بدفعه نحو ركود اقتصادي مصحوب بتضخم جامح

الوفاق/ تعيش أوروبا منذ سنوات على وقع أزمات متلاحقة في قطاع الطاقة، بدأت مع الحرب الروسية–الأوكرانية التي قلّصت الإمدادات الروسية من الغاز والنفط، وتفاقمت مع الحرب في منطقة غرب آسيا التي فجّرت صدمة جديدة في الأسواق العالمية. هذه الأزمات وضعت القارة أمام تحديات غير مسبوقة، إذ ارتفع التضخم وتراجع النمو، وتزايدت حالة عدم اليقين الاقتصادي والاجتماعي. يُشير صندوق النقد الدولي إلى أن هذه الصدمة الأخيرة تؤثر سلباً على الاستثمار والاستهلاك، وتضع صناع السياسات أمام ضغوط هائلة للتحرك بسرعة دون الوقوع في أخطاء الماضي. وهكذا أدت الحرب في المنطقة إلى تصعيد حاد في أسواق الطاقة العالمية، بعد إغلاق مضيق هرمز الحيوي، ما رفع تكاليف النفط والغاز وأظهر هشاشة الاقتصادات الأوروبية أمام الصدمات الجيوسياسية. فقد تراجعت تدفقات الطاقة الحيوية عبر المضيق والبالغة نحو ٢٠ مليون برميل من النفط يومياً، أي ما يعادل خُمس الإنتاج العالمي وربع تجارة النفط البحرية. كما توقف مرور الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج الفارسي، خصوصاً من قطر، ثاني أكبر مصدر عالمي للغاز، ما يزيد من تعقيد المشهد، وقد بدأت آثار هذه الأزمة تظهر على جيوب المستهلكين الأوروبيين، كما في بقية العالم.

جذور الأزمة الطاقوية في أوروبا

منذ عقود، اعتمدت أوروبا بشكلٍ كبير على واردات الطاقة، خصوصاً الغاز الطبيعي القادم من روسيا والنفط المستورد من منطقة غرب آسيا. هذا الاعتماد جعل القارة عرضة للتقلبات الجيوسياسية. الحرب الروسية–الأوكرانية كانت نقطة تحول، إذ أجبرت الدول الأوروبية على البحث عن بدائل مكلفة مثل الغاز المسال القادم من الولايات المتحدة أو قطر، ما رفع الأسعار بشكلٍ كبير. ومع اندلاع الحرب في المنطقة، تعرّضت طرق الإمداد البحرية لمخاطر إضافية، ما زاد من هشاشة الوضع الطاقوي الأوروبي.

انعكاسات الأزمة على النمو الاقتصادي

تراجع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو بشكلٍ ملحوظ، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ ١,١ ٪ فقط في عام ٢٠٢٦. هذا الرقم يعكس ضعف الاستثمار والاستهلاك نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع القدرة الشرائية للأُسر. الشركات الأوروبية تواجه تكاليف إنتاج أعلى، ما يُقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. الصناعات الثقيلة مثل الصلب والكيماويات تعاني من ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء، فيما تتراجع أرباح الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع تحمّل هذه التكاليف.

التضخم وعدم اليقين

بدأ ارتفاع تكاليف الطاقة يضغط مباشرةً على أرباح الشركات وقدرة المستهلكين الشرائية، تزامناً مع تراجع جاذبية الأسهم الأوروبية وتحول تدفقات الاستثمار نحو الولايات المتحدة، مع تسجيل تراجع في المؤشرات الأوروبية واتساع خسائر القطاعات المرتبطة بالاستهلاك، مقابل مكاسب محدودة لشركات النفط، ما يعكس تحول أسعار الطاقة إلى عامل ضغط شامل على السوق والاقتصاد الأوروبيين.

وقد انعكس ارتفاع أسعار الطاقة مباشرةً على أسعار السلع والخدمات، ما أدى إلى تضخم مرتفع يضعف القوة الشرائية للأُسر ويزيد من الضغوط الاجتماعية. التضخم لا يقتصر على الطاقة وحدها، بل يمتد إلى الغذاء والنقل والإسكان. حالة عدم اليقين تجعل المستثمرين أكثر حذراً، ما يفاقم ضعف النمو ويؤدي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية. هذا الوضع يخلق حلقة مفرغة: ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف الاستهلاك، وضعف الاستهلاك يضعف النمو، وضعف النمو يزيد من هشاشة الاقتصاد.

هشاشة الاقتصاد الأوروبي

تكمن هشاشة الاقتصاد الأوروبي في الطاقة، فعلى خلاف الولايات المتحدة، تُعد أوروبا «متلقية للأسعار» بالمعنى التقليدي في مواجهة صدمات إمدادات الطاقة العالمية، فهي غير قادرة على تحديد الأسعار بشكلٍ مستقل ومضطرة إلى امتصاص الضغوط التضخمية المستوردة بشكلٍ سلبي. ووفق رئيس استراتيجية الأسهم الأوروبية في بنك باركليز، إيمانويل كاو فإن: «الحرب ليست سوى تذكير آخر للسوق بأن أوروبا هشة، وأنها مُتلقية للأسعار في جميع السلع الأساسية».

الحلول المقترحة من صندوق النقد الدولي

يرى صندوق النقد الدولي أن تثبيت توقعات التضخم عبر سياسات نقدية واضحة هو الخطوة الأولى. الحفاظ على الاستقرار المالي يتطلب إدارة دقيقة للمخاطر البنكية والمالية. الدعم المالي يجب أن يكون موجهاً ومؤقتاً للفئات الأكثر عرضة للخطر، وليس شاملاً لجميع المواطنين، لتجنب التكاليف الباهظة. الإصلاحات الهيكلية ضرورية لتقليل هشاشة قطاع الطاقة، عبر تنويع مصادر الإمداد والاستثمار في الطاقة المتجددة، ورفع الإنتاجية عبر الابتكار والتكنولوجيا.

حماية الفئات الأكثر عرضة للخطر

الأُسر ذات الدخل المنخفض هي الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار الطاقة، إذ يستهلك جزء كبير من دخلها في دفع فواتير الكهرباء والغاز. الدعم يجب أن يكون موجهاً لهذه الفئات لتخفيف الأعباء، سواء عبر إعانات مباشرة أو تخفيضات ضريبية. حماية هذه الفئات يمكن أن يُعزز قدرة أوروبا على استيعاب الصدمات المستقبلية، ويمنع تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية التي قد تُهدد الاستقرار الداخلي.

الإصلاحات الهيكلية في قطاع الطاقة

أوروبا مطالبة بتنويع مصادر الطاقة لتقليل الاعتماد على الخارج. الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل الرياح والشمس والهيدروجين الأخضر أصبح خياراً استراتيجياً طويل الأمد.

تعزيز البُنية التحتية للطاقة، مثل شبكات الكهرباء الذكية ومحطات التخزين، ضروري لضمان استقرار الإمدادات. هذه الإصلاحات لا تُقلل فقط من هشاشة القطاع، بل تفتح الباب أمام فرص اقتصادية جديدة وتخلق وظائف في مجالات التكنولوجيا والابتكار.

البُعد الاجتماعي والسياسي للأزمة

ارتفاع أسعار الطاقة أدى إلى احتجاجات شعبية في عدة دول أوروبية، وضغوط سياسية على الحكومات. الأحزاب المعارضة تستغل الأزمة لانتقاد السياسات الحكومية، فيما تواجه الحكومات تحدياً في تحقيق توازن بين الاستجابة الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. الأزمة الطاقوية أصبحت قضية سياسية بامتياز، تؤثر على الانتخابات وتحدد اتجاهات الرأي العام.

الاتحاد الأوروبي وصدمة الركود التضخمي

رأى نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر غروشكو أن الأزمة في المنطقة وتعطيل العبور عبر مضيق هرمز يُهددان الاتحاد الأوروبي بصدمة ركود تضخمي، فالأزمة الحاصلة في المنطقة تؤثر على اقتصاد الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، ووفقًا لتعليقات المسؤولين الأوروبيين أنفسهم، قد يواجه الاتحاد صدمة ركود تضخمي (تباطؤ متزامن في النمو الاقتصادي وتسارع التضخم).

ووفق توقعات الاتحاد الأوروبي للنمو الاقتصادي لعام ٢٠٢٦ والمتوقع انخفاضها تبلغ: من ١,٤ ٪ إلى ٠,٨-١ ٪، بينما يتم رفع توقعات التضخم: من ٢,١ ٪ إلى ٣,١ ٪، ويواجه الاتحاد الأوروبي ضغوطاً متزايدة مع استمرار تعطيل سلاسل التوريد وارتفاع فواتير الطاقة، مما يُهدد بدفع التكتل نحو ركود اقتصادي مصحوب بتضخم جامح، في سيناريو يُذكر بأزمة الطاقة التي ضربت القارة عقب اندلاع النزاع الأوكراني.

ختاماً أزمة الطاقة في أوروبا ليست مجرد مشكلة اقتصادية، بل هي تحدٍ شامل يمس النمو، التضخم، الاستقرار الاجتماعي والسياسي. صدمة الإمدادات الناجمة عن الحرب في منطقة غرب آسيا أظهرت هشاشة البُنية الطاقوية الأوروبية.

٢٣ ألف معتقلٍ فلسطيني في سجون الاحتلال منذ أكتوبر ٢٠٢٣

قال نادي الأسير الفلسطيني (مؤسسة أهلية) إن عدد حالات الاعتقال المسجلة والموثقة تجاوز ٢٣ ألف حالة بين الفلسطينيين في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة منذ بدء حرب الإبادة على غزة.

وأشار النادي في بيان «أن هذه المعطيات لا تشمل حالات الاعتقال التي نفّذها الاحتلال في غزة والتي طالت الآلاف، ما زالوا رهن «الاختفاء القسري». وأضاف البيان، تشمل المعطيات جميع من تعرّضوا للاعتقال، سواء من أبقي الاحتلال على اعتقالهم أو من أفرج عنهم لاحقاً، بما في ذلك من اعتُقلوا من المنازل، أو عبر الحواجز العسكرية، أو من اضطروا لتسليم أنفسهم تحت الضغط، أو من احتُجزوا كرهائن.

وتابع البيان «بلغ عدد حالات الاعتقال بين الفلسطينيات أكثر من ٧٠٠ حالة، بينهن نساء اعتُقلن من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وكذلك من غزة والضفة الغربية. فيما وصلت حالات الاعتقال بين الأطفال إلى نحو ١٨٠٠ حالة». وفي السياق نفسه، استهدف الاحتلال الصهيوني الصحافيين، إذ سُجل أكثر من ٢٤٠ حالة اعتقال بينهم، بعد الحرب على غزة، ولا يزال ٤٣ منهم رهن الاعتقال، منهم ٣ صحفيات. كما ارتقى صحفي شهيدًا داخل سجون الاحتلال وهو مروان حرز الله من مدينة نابلس شمال الضفة.

وأشار النادي إلى أن حملات الاعتقال المستمرة بالتزامن مع الإبادة تترافق مع تصاعد الانتهاكات، بما في ذلك عمليات التنكيل والاعتداء بالضرب المبرح، وتهديد المعتقلين وعائلاتهم، إضافة إلى عمليات التخريب والتدمير الواسعة في منازل المواطنين، ومصادرة المركبات والأموال ومصاغ الذهب، فضلاً عن تدمير واسع للبُنية التحتية، خاصةً في مخيمات طولكرم وجنين ومخيمها. كما تُنفذ قوات الاحتلال إلى جانب حملات الاعتقال، إعدامات ميدانية استهدفت أحيانًا أفرادًا من عائلات المعتقلين، مع تصعيد عمليات التحقيق الميداني التي طالت الآلاف في مختلف محافظات الضفة وقطاع غزة.

وختم النادي، «وفق معطيات النادي حتى مطلع أبريل/نيسان الجاري، يعتقل العدو الصهيوني حاليًا أكثر من ٩ آلاف و ٦٠٠ أسير، بينهم ٨٦ أسيرة ونحو ٣٥٠ طفلاً، بارتفاع نسبته ٨٣ ٪ مقارنة بعددهم قبل الإبادة والذي كان ٥ آلاف و ٢٥٠ أسيرًا».

منظمة معاهدة الأمن الجماعي تُحذر من تصاعد العسكرة في أوروبا

حذر أمين عام منظمة معاهدة الأمن الجماعي تالاتبيك ماسديكوف من أن بعض القادة الأوروبيين يسيرون بخطىً متسارعة نحو العسكرة وإعداد مجتمعاتهم للحرب.

وأكد ماسديكوف في كلمة ألقاها خلال اجتماع مجلس الجمعية البرلمانية للمنظمة، المنعقد في العاصمة الروسية موسكو الاثنين أن منطقة أوروبا الشرقية تشهد تحولات أمنية خطيرة تُنذر بتداعيات إقليمية بالغة الأثر. وأشار إلى أن المشهد الأمني الدولي يزداد تأزماً في ظل تصاعد حدة المواجهات على الصعيدين العالمي والإقليمي، محذراً من اقتراب بؤر التوتر وعدم الاستقرار من الحدود المباشرة لنطاق مسؤولية الدول الأعضاء في المنظمة.

وقال: «لا تزال الأوضاع بالغة التعقيد في منطقة الأمن الجماعي لأوروبا الشرقية، إذ انهارت فعلياً منظومة الاتفاقيات الأمنية التي ظلت لعقود طويلة حجر الأساس للأمن الأوروبي، فيما اختار بعض القادة الأوروبيين المضيّ في مسار العسكرة والتحضير للحرب». وتضم منظمة معاهدة الأمن الجماعي في عضويتها كلاً من روسيا وبيلاروس وأرمينيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، وتُعد التحالف الأمني الأبرز في مواجهة التمدد الغربي بقيادة حلف «الناتو».